يتلاشى ، المد العدواني الاسرائيلي على الجبهة الأردنية ، وأن يعود الهدوء الى الجبهة الأردنية ـ الاسرائيلية المشتركة .

ويمكننا أن نميز ، لدى دراسة الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة ، أربعة اتجاهات رئيسية تشكل بمجموعها قوام هذه الاستراتيجية :

١ ـ **الجسور المفتوحة :** اتجهت اسرائيل في استراتيجيتها مع شرقي الأردن ، بعد احتلال الضفة الغربية ، نحو سياسة جديدة تعتمد أساسا على الغزو الاقتصادي عبر ما أسمته بسياسة « الجسور المفتوحة » . وقد استهدفت اسرائيل من هذه السياسة ، توجه تجارة الضفة الغربية وصادراتها نحو الضفة الشرقية بصورة أساسية ، لا سيما المنتوجات الزراعية ، كي تصبح الضفة الغربية قادرة ، من ناحية القدرة الشرائية ، على استهلاك البضائع الصناعية الاسرائيلية . وبهذا تخلصت اسرائيل ـ عبر الجسور المفتوحة ـ من فائض المنتوجات الزراعية للضفة الغربية بتصديرها الى الأردن ، في حين وضعت قيودا صارمة على استيراد المنتوجات الصناعية من الضفة الشرقية .

وبالنتيجة ، قام نموذج للتجارة ثلاثي الأطراف ، استخدمت فيه الضفة الغربية وسيلة و «معبرا » . وكان الميزان التجاري في علاقة اسرائيل بالضفة الغربية ، في مصلحة اسرائيل ، وفي علاقة الضفة الغربية بالضفة الشرقية (الأردن) لصالح الأولى . واستفادت اسرائيل من فائض الميزان الأخير لتصريف منتوجاتها وسلعها في الضفة الغربية .

كذلك كانت « الجسور المفتوحة » مصدرا للرسوم المختلفة للخزينة الاسرائيلية عبر انتقال البضائع والأشخاص ، ومنفذا لتسريب بعض المنتوجات الزراعية الاسرائيلية مثل الموز والبطاطا ، واستيراد بعض المواد الغذائية كالحبوب والأغنام .

٢ ـ **تكريس الاحتلال :** اتجه الجهد الاستيطاني الاسرائيلي الرئيسي ، بعد حرب ١٩٦٧ ، الى الضفة الغربية . وقد كانت الغاية الأساسية الواضحة من تكثيف الاستيطان ومن حشد المهاجرين اليهود الجدد في الضفة ، هي تكريس احتلالها عبر خلق حقائق منتهية . وقد بنيت المستوطنات الاسرائيلية في الضفة على صورة سياج دائري يحيط بالمناطق العربية الآهلة بالسكان ،ويحصرها ضمن هذه الدائرة .

وقد اتجهت جميع الأحزاب الاسرائيلية تقريبا الى التأكيد والعمل على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية ، وتكريس احتلالها . فقد أعلن الحزب القومي الديني (المفدال) انه « ... يرفض كل مشروع ينطوي على أي تنازل عن جزء من أرض ـ اسرائيل التاريخية . وان الحزب لن يكون شريكا في مسؤولية حكومية اذا وضعت حكومة اسرائيل مشروعا يلزم بالانسحاب من الضفة الغربية »[٢١] .

وأعلن تكتل الليكود ان « حق الشعب اليهودي في أرض فلسطين غير قابل للطعن ، وهو مرتبط بحق الشعب وطموحه الى الأمن والسلام . وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض ـ اسرائيل الغربية من جديد . وينبغي تطبيق سيادة الدولة على مناطق أرض ـ اسرائيل المحررة بصورة قانونية ... »[٢٢] .